النهار

الثلاثاء 13-07-2010 العدد 24101

عقد اجتماعاً تنسيقياً حول التشويش

متري: القانون الشامل للإعلام هو الأفضل

الوزيران متري ونحاس ومشاركون في الاجتماع التنسيقي. (دالاتي ونهرا)

قال وزير الاعلام طارق متري أن "التخلص من التناقض في قوانين الاعلام في لبنان يكون بوضع قانون شامل للاعلام، بدلا من القوانين الحالية المجزأة، مشيرا الى أن "ما يدفع في اتجاه وضع قانون واحد هو أنه بات من الصعب الفصل بين الاعلام المكتوب والاعلام المرئي والمسموع والاعلام الالكتروني".

وأشار في حديث الى "الوكالة الوطنية للاعلام" الى ان ثمة آراء تختلف معه في الرؤية الى القانون الموحد، "وخصوصا من نواب معينين، يعتبر بعضهم من الصعب سن قانون شامل للاعلام، والافضل أن تكون هناك قوانين، بما يعني ذلك من تعديل تلك الموجودة وتحديثها، ووضع اخرى جديدة في مجالات الاعلام الجديدة، ثم تجمع في قانون شامل".

ورأى أن "ما يدفع هؤلاء الى هذا الموقف هو اعتبارهم ان القانون الشامل يحتاج الى وقت طويل لإنجازه، وان معارضة جهة ما لمادة واحدة منه تعرقل صدوره. أما إذا كان مجزأ، فيمكن في رأيهم إقراره سريعا".

وأضاف أن "هيئة تحديث القوانين وضعت صيغة معدلة لقانون المطبوعات عرضت على نقابة الصحافة التي أبدت ملاحظاتها عليها بعد تردد وتأخر، ثم قدمتها الى الهيئة وإليّ". وقال: "لقد درست هذا القانون. لكن كلما تمعنت فيه، أيقنت أن مشكلة التشريع في الاعلام لا تحل بتعديل مادة من هنا ومادة من هناك، بل نحتاج الى تصويب كل المنطلقات للتشريع. لذلك أزداد اقتناعا بأن القانون الشامل للاعلام هو الافضل".

واذ أمل في أن "يتمكن الاعلاميون أنفسهم من الاضطلاع بدور ضاغط في اتجاه وضع قانون شامل للاعلام"، تناول "ما يحصل على سبيل المثال في مناقشة قانون المطبوعات، والتي وصلت الى المواد 10 و11 و12، بما يثير أسئلة كثيرة، منها من هو المهيأ ليحمل بطاقة صحافية ويكون عضوا في النقابة التي تمثل الصحافيين، وهل يبقى تحديد الصحافي أنه مسجل في نقابة المحررين أو من يتخذ المهنة مورد رزق له، علما أن صحافيين كثرا لا يتخذون الصحافة مورد رزق، فيمكن الاستاذ الجامعي أن يكون إعلاميا، أو ممثلا وإعلاميا؟ كذلك تبقى نسبة العاملين في المهنة غير المسجلين في الجدول النقابي أكبر بكثير من المسجلين فيها. فهل الآخرون جميعا منتحلو صفة؟ وهل القانون، إذا صدر، يفتح الجدول النقابي ليضم كل العاملين في وسائل الاعلام المكتوبة، أم أنه سيحاول إيجاد صيغة لتسوية الاوضاع القانونية للعاملين في الصحافة اليوم؟"

وقال: "هذه الاسئلة لا يجيب عنها القانون الحالي، ولا يمكن الاجابة عنها بسهولة لوجود عاملين في قطاعات إعلامية أخرى لا يعنى بهم قانون المطبوعات. ويضاف الى ذلك أنه تبعا للتنظيم النقابي الحالي، إذا فتح الجدول النقابي، فالمنتسبون الى النقابة سيكونون فقط من العاملين في الصحافة المكتوبة. وعليه، ماذا نفعل بالعاملين في قطاعات الاعلام المرئي والمسموع والالكتروني وغيرهم؟ وهل المصنف صحافيا هو فقط من يكتب الخبر؟ وماذا عن المذيعين أو من يعدون البرامج الوثائقية؟".

ورأى أن "المهن الاعلامية تتسع وتتنوع وتتفرع. وعلى القانون أن يلحظها. لذلك هناك حدود للمضي قدما في التشريع جزءا جزءا. ونحن مستعدون للسير بهذا المشروع مجزأ، إذا ارتأى المشترعون في مجلس النواب ذلك". واستدرك: "لكن عليّ أن أحافظ في ذهني على التصور الاجمالي. وفي حال دخولنا عملية تشريعية جزئية، كقانون المطبوعات، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن ما نقوم به جزئي ولا يكتمل الا بوجود قانون شامل".

وشدد على ضرورة "تنظيم المهن الاعلامية بطريقة مختلفة عن التنظيم الحالي، بحيث تبدأ بتحديد من يعطى البطاقة الصحافية وواجبات حاملها وحقوقه، وحقوق العاملين في القطاع الاعلامي".

واذ لفت الى "عدم وجود عقود جماعية في أي من المؤسسات الاعلامية التي توظف العاملين في الاعلام إفراديا، وتسرحهم إفراديا، وتطبق عليهم قانون العمل كأي موظف في مؤسسة"، اكد اهمية "إنشاء صندوق تعاضد لجميع الاعلاميين".

ودعا الى "وضع قانون خاص بالاعلام الالكتروني، لكونه قطاعا جديدا لا يمكن التعامل معه بالطريقة الحالية". وشدد على أهمية "تنظيم البثين الفضائي والمرمز اللذين يواجهان حالاً من الانفلات".

وخلص الى أن "العمل جار في المرحلة الراهنة على درس قانون المطبوعات الذي يناقش في لجنة الاعلام والاتصالات النيابية، وإبداء رأيي فيه، على أن يعمل بالتوازي على قوانين تنظيم المهن الاعلامية والاعلام الالكتروني واعادة البث". وقال: "إذا تمكنا من التوصل الى حل في هذه القضايا، الى جانب قانون المطبوعات، نكون أنجزنا الكثير مما نحتاج اليه لدى وضع قانون شامل للاعلام".

وفي موضوع نقابة المحررين، أعلن "رفضه التدخل في وضعها الراهن بعد وفاة النقيب ملحم كرم. لكنه نقل عن زوار له، من اعلاميين وأعضاء مجلس النقابة وصحافيين لم يحالفهم الحظ في الانتساب الى الجدول النقابي، ان "ثمة حاجة الى فتح المجال أمام انتسابات جديدة ضمن القانون الذي يرعى النقابة اليوم، بحيث تصبح أكثر تمثيلا للمحررين".

التشويش

من جهة اخرى، عقد متري اجتماعا تنسيقيا حول تنظيم البث الاذاعي في مكتبه في الوزارة، شارك فيه وزير الاتصالات شربل نحاس، المدير العام لوزارة الاعلام حسان فلحة، مدير "اذاعة لبنان" محمد ابرهيم، ممثلون لاذاعات من الفئتين الاولى والثانية التي تبث على موجة F.M، وممثلون للمجلس الوطني للاعلام والمديرية العامة للطيران المدني والهيئة المنظمة للاتصالات.

وركز الاجتماع على "التشويش الذي يؤثر على أجهزة الاتصال في مطار رفيق الحريري الدولي وأجهزة اتصال الطائرات عندما تحلق فوق لبنان"، على ما أفاد متري، وأضاف: "اننا عرضنا بالتفصيل هذا التشويش الخطير على السلامة العامة، وناقشنا كل حالة على حدة وكيفية معالجتها".

واشار الى ان "البحث تناول ايضا الاستعداد لوضع مخطط توجيهي، لاننا نعمل وفقا لمخطط قديم. هناك اذاعة حصلت على الترخيص لكن لم تعط لها تردد، لذلك فهي تبث حيث تستطيع، اضافة الى اذاعات تستخدم ترددها وتعير اخرى جزءا منه...". وشدد على ضرورة العمل بسرعة لاصدار مخطط جديد في نهاية السنة حدا اقصى، يعيد توزيع الترددات بإنصاف".

وأكد انه سيكشف أسماء الاذاعات "التي لن تسدد بمايترتب عليها ضمن مهلة الشهر المعطاة". وقال ان "الاجراءات التي قد تتخذ في حقها تبدأ بالطلب منها خطيا وشفويا (التزام القانون)، وصولا الى الحض والانذار. ونستطيع ان نتخذ اجراءات جذرية، لكن نأمل في الا نصل الى هذا الحد".

● استقبل متري نائب رئيس مؤسسة "كارنيغي" في الشرق الاوسط لشؤون الدراسات وزير الخارجية الاردني السابق مروان المعشر.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"